المحاضرة الثالثة

الدكتورة : بوكحيل حكيمة

**المبحث الأول: مصادر ووثائق حقوق الإنسان في المواثيق الدولية**

لقد أولى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بحقوق الإنسان ، بغض النظر عن طبيعتها ما إذا كانت سياسية أو اقتصادية ، ثقافية أو اجتماعية ، بل أصبحت أغلب الدول تكرس هذه الحقوق في دساتيرها الداخلية ووضع معايير لتطبيقها ومن أجل تعزيز حمايتها ثم إحداث ترسانة من القوانين والمواثيق التي تكسبها الشرعية الدولية

**المطلب الأول: المصادر العالمية لحقوق الإنسان**

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة أو وثيقة دولية تتكلم عن حقوق الإنسان هذا بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان للحقوق السالفة الذكر.

**الفرع الأول: ميثاق هيئة الأمم المتحدة**

إن منظمة الأمم المتحدة أعطت اهتماما كبيرا منذ تأسيسها بحقوق الإنسان ، وهذا لا يعني أن هذه الحقوق لم تكن محل اهتمام من قبل ، بل كانت هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تناولت جانب من حقوق الإنسان ، فميثاق الأمم المتحدة هو عبارة عن معاهدة جماعية اتفقت عليها ارادة مجموعة من الدول الأعضاء حددت فيها قواعد القانون الدولي التي تنظم وتحكم العلاقات فيما بينها وذلك في مواضيع متعددة منها حقوق الإنسان وإقرار السلم والعدل فالميثاق إذا يتميز بالصفة القانونية الملزمة ويعتبر نوع من أنواع المعاهدات الشارعة التي تفرض على الأطراف المتعاقدة الالتزام بنصوصه.

**الفرع الثاني: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

منذ نشأت منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 أخذت على عاتقها مسؤولية حماية حقوق الإنسان وترقيتها وتجسد ذلك بصورة فعلية بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10/12/1948 ويتكون الإعلان من مقدمة و30 مادة ، وقد نصت المقدمة على ضرورة احترام حقوق الإنسان وضرورة تضافر الجهود الدولية لتحقيق هذا الغرض ، ثم شرع في تصنيف الحقوق والحريات الأساسية منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها الحقوق المدنية والسياسية والتي تصت عليها المواد من 3 إلى 21 في حق كل إنسان في الحياة والحرية وسلامة شخصه وحقه في التحرر من العبودية والاسترقاق ، وحقه في التحرر من التعذيب أو التعرض لأي شكل من أشكال المعاملة القاسية المهينة والمنافية للكرامة الإنسانية .

كما تؤكد هذه الحقوق على اعتبار كل متهم بريئا حتى تثبت إدانته ، وأن كل إنسان له الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة وحرمة أسرته ومسكنه وحقه في اللجوء إلى بلاد أخرى الانتماء إلى أي جنسية ، وحقه في الزواج وتكوين أسرة ، حقه في التملك وفي التمتع بحرية الفكر والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير وحضور الاجتماعات.......

أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي نصت عليها المواد 22 إلى 27 والتي تتمثل في حق كل فرد في الضمان الاجتماعي وحقه في العمل وفي الراحة زفي مستوى من المعيشة و الرفاهية وحقه في التعليم وفي الاشتراك في حياة المجتمع الثقافية .

**الفرع الثالث: العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية**

يتشكل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من ديباجة و 53 مادة وعند النظر في نصوص العهد نجد أنه مقسم إلى عدة أجزاء منها الجزء الأول والذي يؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وحريتها في السعي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أما الجزء الثاني فقد نص على ضرورة تعهد الدول الأطراف باحترام الحقوق لمعترف بها في العهد كفالتها لجميع الأفراد الموجودين في أقاليمها والخاضعين لولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل أو الدين أو الرأي ، كما نص كذلك في هذا الجزء على كفالة المساواة بين الرجل والمرأة وتنظيم الحريات في حالات الطوارئ ورد في المادة 4 من العهد ، أما الجزء الثالث من العهد نص على الحق في الحياة وعدم جواز إخضاع الأشخاص للتعذيب أو العقوبة القاسية اللإنسانية وحق كل شخص في الحرية والأمان على شخصه ، هذا بالإضافة للحقوق السياسية والمدنية ومن أهمها حقه في حرية التنقل والمساواة أمام القضاء واحترام خصوصيات الإنسان وحرياته والحق في حرية الفكر والدين وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمعات السلمية وحرية تكوين جمعيات ...

**المطلب الثاني : المصادر الإقليمية لحقوق الإنسان**

إن تضافر الجهود على الصعيد الإقليمي ، لوضع حقوق الإنسان موضع التنفيذ، قد أثر في تكريسها وتعزيز حمايتها فالمصادر الإقليمية إذا تتمثل في الاتفاقيات المنعقدة بين مجموعة من الدول يجمع بينها إقليم جغرافي معين ومن بين هذه المواثيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات لسنة 1950 ، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1967 ، وكذا الإعلان الصادر عن الجزائر حول حقوق الإنسان لسنة 1976 ، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1984 ، مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعوب في الوطن العربي لسنة 1990 وأخيرا إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام .

**المطلب الثالث: المصادر الداخلية لحقوق الإنسان**

تعتبر الدساتير من أهم المصادر الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان لأنه ما من دستور في أي دولة يصدر خاليا من تحديد حقوق الإنسان وشرحا لواجبات كل مواطن ومسؤولياته اتجاه مجتمعه ووطنه ، وقد تضمنت دساتير دول العالم المختلفة نصوص قانونية واليات تنص على مباشرة حقوق الإنسان وتكفل حمايتها .